الأربعون النووية

شرح فضيلة الشيخ

أحمد بن عمر بازمول

حفظه الله

الأستاذ المشارك بجامعة أم القرى

- ١٤٣٧\ ١٤٣٦ هـ -

ضمن دروس معهد الميراث النبوي

-تفريغ فريق صيانه السلفي-

http://meerath.nabawee.net
https://www.facebook.com/meerath.nabawee/?ref=

بِسْمِ اِللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمْ

الْحَمْدُ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلا مُضِلَّ لَهُ وَمَنْ يُضْلِلْ فَلا هَادِيَ لَهُ وَأَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلا اللَّهُ وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ .

أَلَا وإِنَّ أَصْدَقَ الْكَلَامُ كَلَامُ الله وَخَيْرِ الْهُدَى هُدَى مُحَمَّدْ ، وَشَرِّ الْأُمُورِ مُحْدَثَاتُها وَكُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَة وَكُلَّ بِدْعَة ضَلَالَة وَكُلَّ ضَلَالَةٍ فِي النّارِ.

أَمَّا بَعْدُ:

فقد مرَّ معنا بالأمس ما يتعلق بمتن وكتاب "الأربعين النووية" للحافظ النووي –رحمه الله تعالى– ، واليوم –بإذن الله تعالى– نقرأ مقدمة المؤلف –رحمه الله تعالى – التي قدَّم بها كتابه ، حيث قال النووي –رحمه الله تعالى–: " الحمد لله رب العالمين ، قيوم السموات والأراضين ، مُدبِّر الخلائق أجمعين ، باعث الرسل –صلوات الله وسلامه عليهم– إلى المكلفين ، لهدايتهم وبيان شرائع الدين بالدلائل القطعية وواضحات البراهين .

أحمده على جميع نعمه وأسأله المزيدَ من فضله وكرمه ، وأشهد أن لا إله إلا الله الواحد القهار ، الكريم الغفار ، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله وحبيبه وخليله أفضل المخلوقين المكرَّم بالقرآن العزيز ، المعجزة المستمرة على تعاقب السنين ، وبالسُّنن المستنيرة للمسترشدين ، المخصوص بجوامع الكلم

، وسماحة الدين –صلوات الله وسلامه عليه– وعلى سائر النبيين وآل كلٍ وسائر الصالحين ، أما بعد :

فقد رُوِّينا عن علي بن أبي طالب ، وعبد الله بن مسعود ، ومعاذ بن جبل ، وأبي الدرداء ، وابن عمر ، وابن عباس ، وأنس بن مالك ، وأبي هريرة ، وأبي سعيد الخدري –رضي الله تعالى عنهم– من طرق كثيرات بروايات متنوعات ، أن رسول الله –صلى الله عليه وسلم– قال: (مَنْ حَفظ عَلَى أُمَّتِي أَرْبَعِينَ حَدِيثاً من أمر دينها بَعَثَهُ الله يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَي زُمرَةِ الفقهاء) .

وفي رواية : (بعثه الله فَقِيهاً عَالِماً) .

وفي رواية أبي الدرداء : (وكنت له يوم القيامة شافعًا وشهيدًا) .

وفي رواية ابن مسعود : (قيل له : أدخل من أي أبواب الجنة شئت) .

وفي رواية ابن عمر: (كُتب في زمرة العلماء ، وحُشر في زمرة الشهداء) .

واتفق الحفاظ على أنه حديث ضعيف وإنْ كثرت طرقه ؛ وقد صنَّف العلماء –رضي الله عنهم – في هذا الباب ما لا يحصى من المصنفات ؛ فأول من علمته صنفه –أي صنف في الأحاديث الأربعين– :

عبد الله بن المبارك ، ثم محمد ابن أسلم الطوسي العالم الرباني ، ثم الحسن بن سفيان النسوي ، وأبو بكر الآجري ، وأبو بكر محمد بن إبراهيم الأصبهاني ، والدارقطني ، والحاكم ، وأبو نُعيم ، وأبو عبد الرحمن السلمي ،

وأبو سعيد الماليني ، وأبو عثمان الصابوني ، وعبد الله بن محمد الأنصاري ، وأبو بكرٍ البيهقي ، وخلائق لا يُحصَوْن من المتقدمين والمتأخرين .

وقد استخرت الله –تعالى– في جمع أربعين حديثًا اقتداء بهؤلاء الأئمة الأعلام وحفَّاظ الإسلام ، وقد اتفق العلماء على العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال ؛ مع هذا فليس اعتمادي على هذا الحديث بل على قوله –صلى الله عليه وسلم– في الأحاديث الصحيحة : (ليبلغ الشاهد منكم الغائب)، وقوله –صلى الله عليه وسلم–: (نَضَّرَ الله امرءاً سَمِعَ مَقَالَتِي فَوَعَاهَا ثُمَّ فأدّاها كما سمعها) انتهى .

هذه مقدمة الحافظ النووي –رحمه الله تعالى– ، وسأعلق على بعض الأمور فيها :

- ابتدأ المصنف –رحمه الله تعالى–بذكر هذه المقدمة :

"الحمد لله رب العالمين...إلخ " ، وهذا لا مانع منه ، واستحب بعض أهل العلم أن يبتدئ من أراد أن يصنف في رسائله وكتبه وخطبه ونحو ذلك ؛ أن يبتدئ بخطبة الحاجة ، التي فيها أنّ النبي –صلى الله عليه وسلم– كان يُقَدِّم بين يدي حاجته (إِنَّ الْحَمْدُ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ... إلخ) ؛ فهذه بلا شك أفضل في تقدمة مثل هذه الكتب والمؤلفات ، وأما ما ذكره المصنف –رحمه الله تعالى– فلا مانع منه ، وإنما التنبيه على الأفضل والأكمل .

• ثم قوله –رحمه الله تعالى– في حديث : (مَنْ حَفظ عَلَى أُمَّتِي أَرْبَعِينَ حَدِيثاً) وذكر الروايات ، وذكر أنه من روايات مجموعة من الصحابة ، ثم ذكر أنه حديث ضعيف ؛ نعم هو حديث ضعيف ، بل هو شديد الضعف عند العلماء وإن كثرت طرقه ؛ لأن طرقه فيها الكذابين والوضاعين والمتهمين بالكذب ونحو ذلك .

فهذا الحديث الذي تكثر طرقه من طرق الكذابين والمتهمين وأصحاب الروايات المنكرة لا تتقوى عند العلماء ؛ فلذلك أجاد النووي –رحمه الله تعالى– حين بيَّن أن الحفاظ قد اتفقوا على ضعف هذا الحديث وإن كثرت طرقه .

• ثم بيَّن –رحمه الله تعالى– أن العلماء صنفوا كتبًا سمَّوها بالأربعين ، جمعوا فيها أربعين حديثًا ، من ذلك :

عبد الله بن المبارك وكتابه قد طبع ، وأيضًا محمد بن أسلم الطوسي وكتابه قد طبع ، وكذا النسوي ، وكذا الآجري قد طبعت كتبهم ، وكذا الماليني والسُّلَمي والبيهقي فهؤلاء قد طبعت كتبهم الموسومة بالأربعين ، وقد تتابع العلماء على جمع أربعين حديثًا .

النووي –رحمه الله تعالى– بيَّن أنّه إنّما جمع الأربعين اقتداءً بهؤلاء العلماء الذين جمعوا أربعين حديثًا ؛ لا أنّه اقتدى أو لا أنّه عمل بهذا الحديث الضعيف .

• ثم قال –رحمه الله –:

"وقد اتفق العلماء على العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال" .

أقول كذا قال –رحمه الله تعالى– وإنمّا هناك خلاف بين العلماء

– هل يُعمَل بالحديث الضعيف أم لا ؟

وربّما أراد اتّفاق علماء مثلًا الشّافعيّة ، قد يُقال مثل هذا ، ولكن المهم أنّ العلماء لم يتّفقوا ؛ فهناك من ذهب إلى عدم العمل بالحديث الضّعيف مطلقًا ، فلا يُذكر إلّا مع بيان ضعفه ولا يُعمل به ، ومنهم من أطلق القول بالعمل بالحديث الضّعيف ، رجاء ما جاء فيه من ثواب وأجر ، ومنهم من فصّل واشترط بعض الشّروط ؛ فقال :" لا يُعمل بالحديث الضّعيف إلّا بشروط" وستأتي إن شاء الله.

أمّا المذهب الأوّل : وهو الذّي يقول إنه لا يعمل بالحديث الضّعيف ، فهذا قول جهابذة علماء الحديث ، كالبخاري وابن المبارك وغيرهما ، حتّى قال بعضهم من أئمّة الحديث : "في الصّحيح غُنية عن الضّعيف" .

يعني : نستغني بالحديث الصحيح والعمل به عن العمل بالحديث الضّعيف .

وأيضًا من معاني هذه الكلمة أنّ الأحاديث الصحيحة كثيرة ونحن لم نعمل بها كلّها ،

– فكيف نعمل بأحاديث ضعيفة ونحن لم نعمل بجميع الصّحيح ؟

ولا شكّ أنّ هذا المذهب مذهب قويّ ، وله حظّ من النّظر ، وهو أسلم لعموم قوله –صلّى الله عليه وسلّم–(مَنْ قَالَ عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ) .

ولعموم قوله –صلّى الله عليه وسلّم– (مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبَيْنِ أو الكذّابين) .

ومعنى هذا الحديث أنّ الذّي يُحدِّث عن النّبيّ –صلّى الله عليه وسلّم– بحديث لا يدري هل هو صحيحٌ قاله النّبي –صلّى الله عليه وسلّم–أم ليس بصحيح ، فهو مشاركٌ للإثم الذي وقع فيه من كذب هذا الحديث .

وفي صحيح البخاري عن ابن الزّبير أنّه قال لأبيه : "يا أبتاه ، ما لي لا أراك تحدِّث مثل فلان وفلان وقد جالست النّبيّ –صلى الله عليه وسلّم–؟ " ؛ فقال: "يا بنيّ أما إنّي لم أفارق النّبيّ– صلّى الله عليه وسلّم– ولكنّي سمعتُ النّبيّ –صلّى الله عليه وسلّم– يقول : (مَنْ قَالَ عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ) فهذا الذّي منعني من الإكثار" ، أو كما جاء في صحيح البخاري.

فإذًا هذا الصّحابي الجليل يمتنع عن كثرة التحديث عن النّبي – صلّى الله عليه وسلّم–خشية أن يقع في الكذب عليه ، ومعنى خشية أن يقع في الكذب عليه أي : خطأ دون تعمّد بلا شكّ ؛ فالصّحابة –رضوان الله عليهم– هم عدول كلّهم ، وهم أبعد النّاس عن مثل هذه الأمور ، ولكنهم لعلمهم وفضلهم كانوا يخافون على أنفسهم أن يقعوا خلاف الأمر الفاضل .

فإذًا –بارك الله فيكم–هذا المذهب الأول الذي يرى منع العمل بالأحاديث الضّعيفة وأنها لا تُذكر للعامّة ولا غيرهم ، نعم تبيّن أنّها ضعيفة وتجمع لبيان ضعفها ولكن لا تذكر في فضائل الأعمال ولا في غيرها .

وأمّا المذهب الثّاني : وهو الذي يرى جواز العمل بالحديث الضّعيف مطلقًا ؛ فهو مذهب ضعيف عند العلماء ، لأنّه يفتح باب البدع والضّلالات على الناس ، ولأنّه أيضًا ؛كما سبق يفتح باب نسبة الأحاديث إلى النّبي –صلى الله عليه وسلم– .

خاصة وأن بعض النّاس إذا أنكرت عليه وقلت له : يا أخي هذا الحديث ضعيف لم يقله النبي –صلى الله عليه وسلم – ، يردّ عليك قائلًا: والله هذا الحديث معناه جميل وكلام حسن حتّى لو كان ضعيفًا ، وهنا نردّ على هؤلاء بقول الإمام المِزّي –رحمه الله تعالى–حين قال: (كل حديث النّبيّ – صلى الله عليه وسلم– حسن وليس كل حسن قاله النبي –صلى الله عليه وسلم–) ، فلا ينبغي لنا إذا رأينا أحاديث ضعيفة وأحاديث لا تصح ومعناها جميل أن نقول هذا معنى جميل نحن نذكره للناس لكي يستفيدوا ؛ فهذا لا شكّ أنه خطأ كما سبق .

وأمّا المذهب الثالث : الذي يرى اشتراط بعض الشروط ؛ فإن هذا المذهب كما يقول الألباني –رحمه الله تعالى–في مقدمة صحيح الترغيب والترهيب : " أن هذا المذهب الثالث يرجع إلى المذهب الأول في نتيجته ، وفي تقريره ، وخاتمته يرجع إلى المذهب الأول " .

- لمــــــــاذا ؟

-لأنّ الشروط المذكورة هي تؤدي إلى المذهب الأول .

- ما هي هذه الشروط ؟

- قالوا : لا يُعمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال إلّا بثلاثة شروط :

* الشرط الأول : أن لا يجزم بنسبته للنّبي -صلى الله عليه وسلم - ؛ لأننا لا نعلم هل ثبت أو لم يثبت ، فلا يجوز لنا أن نثبت شيئًا إلا ونحن متثبتين عالمين بصحة نسبته للنبي -صلى الله عليه وسلم - .

* الشرط الثاني : أن يُبيِّن للناس أن هذا الحديث ضعيف ؛ بمعنى لا يذكره للناس وكأنه حديث صحيح ، وإنما يقول قال النبي -صلى الله عليه وسلم -: " كذا كذا كذا" ، وهو حديث ضعيف .

* الشرط الثالث : أن يكون ما جاء في هذا الحديث من فضل ، أن يكون العمل الذي جاء في هذا الحديث فضله -أي الحديث الضعيف- فضله أن يكون العمل ثابتًا في حديث آخر ، مثلا :

بعض الأحاديث الواردة في صلاة الضحى ضعيفة ، أن من صلّى الضحى فله كذا وكذا من الأجر ، فهنا يقول العلماء : صلاة الضحى ثابتة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - في أحاديث أخر صحيحة ، أن النبي - صلى الله عليه وسلم - صلاّها كما في فتح مكة وحثَّ عليها كما في قوله - عليه

الصلاة والسلام –: (صلاة الضحى صلاة الأوابين) ، ولمَّا ذكر : (يصبح على بني آدم على كل سلامى صدقة) ، ثم ذكر (ويجزئ عن ذلك ركعتي الضحى) ، أو كما قال – عليه الصلاة والسلام – ، وهو حديث صحيح .

فإذًا الصلاة –صلاة الضحى– من حيث هي ثابتة ، وما جاء من فضلها في بعض الأحاديث الضعيفة في فضائل الأعمال كما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : "يرجى لمن صلى الضحى ذلك الثواب " ، فإن كان الحديث صحيحًا فإنّ من صلّى الضحى يناله ذاك الثواب ، وإن كان الحديث ضعيفًا فإن من صلى الضحى إنما صلى الضحى بناءً على السنة الثابتة عن النبي –صلى الله عليه وسلم– ، لا على الأحاديث الضعيفة .

إذن ثلاث شروط :

* **الشرط الأول :** أن لا يجزم بنسبته إلى النبي –صلى الله عليه وسلم– ، أنا قلت الشرط الثاني أن يبين ضعفه ، لا الشرط الأول : أن لا يجزم بنسبته إلى النبي – صلى الله عليه وسلم –، وذلك بأن يبين أنه ضعيف ؛ هذا شرطٌ واحد .

– طيب ما الشرط الثاني ؟

* **الشرط الثاني :** أن لا يكون الحديث الضعيف شديد الضعف، من رواية الكذَّابين ، أو المتهمين بالكذب ، أو أصحاب الروايات المنكرة ، التي بين

العلماء أن هذه الروايات ضعيفة جدًا ، بل يكون الحديث فيه راوٍ مجهول أو فيه اِنقطاع أو سقط فيكون خفيف الضعف .

- فإذًا هذه الشروط الثلاثة أعيدها مرة أخرى :

* **الشرط الأول :** أن لا يجزم بنسبة الحديث إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- ، و ينص على ضعفه ، حديث ضعيف .

* **الثاني :** أن يكون ضعف الحديث ضعفًا يسيرًا لا شديدًا .

* **الثالث :** أن يكون ما جاء من عمل في هذا الحديث ثابت في أحاديث أخر ، فالعمل بتلك الأحاديث الثابتة لا بهذا الحديث الضعيف.

لو تأملنا هذه الشروط الثلاثة كما يقول الألباني -رحمه الله تعالى- وغيره من أهل العلم ، لوجدنا أن مؤدّاها إلى أنه لا يعمل بالحديث الضعيف :

- وذلك لأننا ننص على أنه ليس من حديث النبي لضعفه .

- وأيضًا لأننا إنما نعمل بالعمل لما جاء في حديث صحيح ، لا من هذا الحديث .

لذلك كان المذهب الأول أقواها ، والمذهب الثاني الذي يرى جواز العمل بالحديث الضعيف مطلقًا ضعيف وباطل ، والمذهب الثالث الذي يرى الشروط مرجعه إلى المذهب الأول ولكن من باب الاحتياط ذكروا هذا الأمر .

وقد نبَّه الألباني وغيره من أهل العلم إلى أن العامة لو جاء الخطيب في خطبة الجمعة ، أو جاء المحاضر في محاضرته ، و الواعظ في موعظته ، وذكر حديثٌ ضعيف فقال: هذا حديث ضعيف ، عامة الناس لا يفهمون ما معنى حديث ضعيف .

بل ذكر بعض أهل العلم قصةً طريفة ، و هي: (أن خطيبًا في صلاة الجمعة خطب فأورد حديثًا مكذوبًا على النبي –صلى الله عليه وسلم– ذكره في الخطبة ، و بعد الصلاة قام إليه بعض العلماء وقال له: يا أخي –بارك الله فيك– هذا الحديث الذي ذكرته حديث ضعيف ، بل موضوع مكذوب عن النبي –صلى الله عليه وسلم– ؛ فتعجب الخطيب قال : كيف يكون مكذوب وقد ذكره ابن الجوزي في كتاب الموضوعات) ؛ فهذا خطيب جمعة وهو لا يعلم ولا يدري أن كتاب الموضوعات لابن الجوزي هو كتاب جمع فيه ابن الجوزي الأحاديث المكذوبة على النبي –صلى الله عليه وسلم – .

فإذا كان هذا الخطيب لا يعرف الصحيح من الضعيف ، ولا الضعيف من المكذوب ، فما بالنا بعامة الناس الذين لا علم عندهم ، و لا دراية لديهم ، كيف يعرفون وكيف يميزون هذه المصطلحات ؟ ضعيفٌ ، أو مرسلٌ ، أو منقطعٌ ، أو نحو ذلك .

لذلك أنا أؤكد على هذه القضية وأهميتها –أعني الحذر من نسبة شيء للنبي – صلى الله عليه وسلم – ، خاصة في هذه الأيام عن طريق برامج التواصل كالفيس بوك و الواتس اب و غيرهما ، يكثر نشر أحاديث منسوبة إلى النبي–

صلى الله عليه وسلم–وهو –أي الذي ينشر هذه الأحاديث– لا يعلم هل هي صحيحة أو ضعيفة ، بل بعضها مكذوبة ، والرافضة الذين يسبُّون أبا بكر وعمر ، ويكفرون الصحابة إلا ثلاثة منهم –أي من الصحابة لا يكفرونهم– ، نشطون كل النشاط في نشر وتوزيع الأحاديث المكذوبة ، وبعض أهل السنة من العوام لا يدري ، تأتيه الرسالة في الفيس بوك أو في الواتس أو في غيرهما فيقوم بنشرها ، يرى حديثًا عظيمًا في نظره لجهله أن هذا الحديث جميل فينشره للناس ، حبًا للخير ، ولكن كما قال بن مسعود:" وكم من مريد للحق لم يصبه " .

فليست العبرة أن تريد الخير فقط بل لابد أن تسلك مسلكه .

لذلك عمر–رضي الله عنه– كان يشدد على قضية الحديث عن النبي–صلى الله عليه وسلم– ؛ أتاه أبو موسى الأشعري فطرق عليه الباب ثلاثًا فلم يرد عمر–رضي الله عنهم أجمعين– ، فذهب أبو موسى الأشعري ، ففتح عمر الباب وقال له : لم ذهبت ؟ ، فقال له أبو موسى الأشعري : لقول النبي–صلى الله عليه وسلم–: (الاستئذان ثلاث) ، فقال له عمر: لتأتيني بشاهدٍ – يعني سمع النبي يقول هذا الحديث– أو لأوجعنّ ظهرك ، فذهب أبو موسى إلى المسجد فلقي جماعة من الصحابة ، ثم قال لهم : من سمع النبي–صلى الله عليه وسلم– يقول : "الاستئذان ثلاث" ، فقالوا :" نحن ويقوم معك أبو سعيد الخدري أصغرنا" ، فقام معه أبو سعيد –رضي الله عنهم أجمعين–؛

فذهب إلى عمر وقال: "نعم سمعت من النبي–صلى الله عليه وسلم–هذا الحديث".

جاء في بعض الروايات عن عمر أنه قال : " أما إني سمعت النبي–صلى الله عليه وسلم– يقول ذلك ولكني أردت أن يتثبت الناس ، أو أن لا يروى حديث عن النبي–صلى الله عليه وسلم–إلا بعلم " .

فهذا عمر–رضي الله عنه– يقول هذا الكلام ويفعل هذا الفعل حفاظًا على السنة ؛ **فماذا نقول نحن في هذه العصور المتأخرة ؟**

فبارك الله فيكم الحذر الحذر من نشر حديث وأنت لا تعلم هل هو صحيح أم لا، ولعل قائلًا يقول :

–كيف أعرف صحة الحديث ؟

–فنقول جوابًا على هذا :

ممكن أن تعرف صحة الحديث ، –وكلامي هنا لعوام الناس لا لطلاب العلم –، فطلاب العلم يتعلمون كيف يصلون للحديث وإلى درجته وأما عوام الناس فنقول لهم: عن طريق سؤال العلماء :

أن تتصل على عالم متخصص ، فتسأله عن صحة هذا الحديث وهل ثبت أن النبي–صلى الله عليه وسلم– قاله أم لا ؟

فإذا بيَّن لك أنه حديث صحيح فلا مانع من نشره ، وإذا بيَّن لك أنه حديث ضعيف فإن كنت قد نشرته من قبل فاكتب في الحديث في أسفله سألت العالم الفلاني فقال: " هذا حديث ضعيف" فانشره مبينًا ضعفه ، لعله يكفر ما سبق من نشرك للحديث الضعيف ،هذه طريقة .

– الطريقة الأخرى :

أن ترجع لأحكام الألباني –رحمه الله تعالى–على الأحاديث إن كان هذا الحديث مما حكم عليه الألباني ، فالألباني –رحمه الله تعالى–إمام هذا العصر في الحديث وفقه الحديث .

– فإذا كان الحديث مما بين الألباني حكمه ودرجته فتستفيد من حكمه إن كان صحيحًا تنشره ، وإن كان ضعيفًا تحذر منه –بارك الله فيك– .

ثم قول النووي–رحمه الله تعالى– :

"أن العلماء جوَّزوا العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال" .

يعني لم يجوزوا العمل بالحديث الضعيف في الأحكام ، في الحلال والحرام

جاء عن الإمام أحمد رحمه الله تعالى أنه قال :

"إذا جاء الحلال والحرام شدَّدْنا ،وإذا جاء فضائل الأعمال تساهلنا" .

هذه العبارة عن الإمام أحمد لا تعني أنه يعمل بالحديث الضعيف ، وإنما تعني كما ذكر ابن تيمية وغيره أنه بالأحاديث التي إذا اجتمعت تكون في مرتبة

الحسن لغيره ، ويكون رواتها عندهم حفظ ولكن عندهم شيء من الضعف في الحفظ ؛ فلا ينبغي أن يفهم كلام الإمام أحمد–رحمه الله تعالى– على التساهل بالعمل أو بنسبة الحديث إلى النبي–صلى الله عليه وسلم– .

إذًا –بارك الله فيكم– هذه وقفة مهمة وضرورية ، وتنبيه مهم أو عظيم عند العلماء أو نبه عليه العلماء في هذا الباب ؛ أعني باب رواية الأحاديث الضعيفة ونسبتها للنبي –صلى الله عليه وسلم– ؛ فينبغي التثبت والحذر قبل نسبة ذلك للنبي –صلى الله عليه وسلم– .

والنووي –رحمه الله تعالى– ماذا يقول ؟

يقول : " مع هذا –أي مع جواز العمل بالحديث الضعيف– فليس اعتمادي على هذا الحديث " .

يعني لم أصنف الأربعين هذه لما ورد في الحديث ، وإنما لأن العلماء صنفوا أربعين حديثًا ، فأنا جريت على طريقة العلماء .

وأيضًا وهذا مهم ، يقول : "بل على قوله –صلى الله عليه وسلم– في الأحاديث الصحيحة : (ليبلغ الشاهد منكم الغائب) ، وقوله : (نظَّر الله امرءًا سمع مقالتي فوعاها فأداها كما سمعها) " ؛ فالنووي بيَّن أن اعتماده على الحديث الصحيح ، **هذا الحديث ما معناه ؟** ، قوله –صلى الله عليه وسلم– : (ليبلغ الشاهد منكم الغائب) ، معناه :

أنقلوا عني أحاديثي وأرووها للناس .

وكذا قوله: (نظَّر الله) دعاء لمن نقل السنن الثابتة الصحيحة عن النبي – صلى الله عليه وسلم– أن يُنَظِّر الله من نقلها ، ومعنى النُّظرة كما قال العلماء : الحسن والبهاء .

ولذلك ذكر علماء الحديث أن المشتغلين بعلم الحديث المخلصين في عملهم المتبعين للسنة، تجد في وجوههم أو على وجوههم بهاءً ، وحسنًا ، ونورًا ؛ وذلك لأن النبي –صلى الله عليه وسلم – دعا لهم بالنظرة : وهي الحسن والبهاء .

قال: (سمع مقالتي فوعاها –أي حفظها– فأداها كما سمعها) ، يعني لم يزد فيها ولم يحرف معناها ، (ولم يأت بشيء لم أقله) ؛ فدعا له النبي – صلى الله عليه وسلم– بالنظرة والحسن والبهاء .

إذًا نكمل كلام النووي قال: –رحمه الله تعالى–:

" ثم من العلماء من جمع الأربعين في أصول الدين ، وبعضهم في الفروع ، وبعضهم في الجهاد ، وبعضهم في الزهد ، وبعضهم في الآداب ، وبعضهم في الخطب ، وكلها مقاصد صالحة رضي الله عن قاصديها " .

يعني هذه المؤلفات التي هي بعنوان "الأربعين" ، بعضها في أصول الدين ، وبعضها في الفروع– يعني أصول الدين في العقائد – وبعضها في الفروع – يعني في مسائل فقهية– ، وبعضها في الجهاد هكذا ، وبعضها في الزهد .

وقوله: "رضي الله عن قاصديها " .

يعني "رضي الله" هنا : بمعنى الدعاء لهم بالرضى ، الدعاء لهم أن يحصل لهم رضا الله –عز وجل– .

قال النووي :" وقد رأيت جمع أربعين أهم من هذا كله " وهي أربعون حديثًا مشتملةً على جميع ذلك ، وكل حديثٍ منها قاعدة عظيمة من قواعد الدين .

أقول : "وقد رأيت جمع أربعين حديثا أهم من هذا كله " .

سبق أنه ذكر أربعين في أصول الدين –أي في العقائد– ؛ فلا شك أن باب العقائد آكد من غيره عند العلماء ، وأيضًا لعله قصد أن هذا الجمع الذي جمعه هو من المهمات .

ثم قال : "وقد وصف العلماء كل حديثٍ منها بأن مدار الإسلام عليه ، أو هو نصف الإسلام ، أو ثلثه أو نحو ذلك ، ثم ألتزم في هذه الأربعين أن تكون صحيحة و معظمها في صحيحي البخاري ومسلم ، وأذكرها محذوفة الأسانيد ليسهل حفظها ويعم الانتفاع بها –إن شاء الله تعالى– ".

نعم هذه الأحاديث الأربعين أغلبها صحيحة ، ولكن نبه الحافظ ابن رجب وغيره من العلماء على ضعف بعض الأحاديث فيها ،كما سيأتي إن شاء الله في موطنه .

قال النووي : " ثم أتبعها ببابٍ في خفيِّ ألفاظها ، وينبغي لكل راغب في الآخرة أن يعرف هذه الأحاديث لما اشتملت عليه من المهمات واحتوت عليه من التنبيه على جميع الطاعات وذلك ظاهر لمن تدبره".

يعني :

يُرَغِّب النووي –رحمه الله تعالى– في حفظ هذه الأحاديث ، وقد مرَّ معنا بالأمس أننا –بإذن الله تعالى– نطلب من طلاب المعهد وطالباته أن يشتغلوا بحفظ هذه الأربعين .

قال النووي: " وعلى الله اعتماده وإليه تفويضي واستنادي وله الحمد والنعمة وبه التوفيق والعصمة ".

انتهت مقدمته –رحمه الله تعالى– وهي مقدمة نافعة.

ونكتفي بهذا القدر مما يتعلق بدرس الأربعين النووية .

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين